الفصل الثاني

وسائل الإعلام العالمية ومصادر سخطها
Global Media and Its Discontents

"تعد الإذاعة مهمة جداً للممارسة الوظيفية للديمقراطية، ولكن يجب ألا تترك مهمة اتخاذ القرارات كلياً للمذيعين"

(توني بَين: Tony Benn) برلماني بريطاني

"تعتمد ديمقراطيتنا على الانسياب الحر للأفكار المثالية والمعلومات. وعند انسداد ذلك الانسياب، يكون وصولنا للمعلومات خاضعاً لسيطرة الأقلية والأثرياء، وعليه فإن قدرتنا على عمل خيارات مطلعة تتأثر كثيراً كما تتأثر ديمقراطيتنا. وهذا هو بالضبط ما يحدث عندما تستمر تكتلات الإعلام في زيادة حصتها من سوق الاتصالات، وهي محررة من قيود اللوائح أو السيطرة الحكومية. إن الديمقراطية التي تتمتع بصحة وعافية تتطلب جمهوراً من الناخبين يمتلكون المعلومة.

إننا نحتاج إلى سياسات تحدُّ من تركز الإعلام، وتضمن التبادل الثري للأفكار. ونعتقد أنه ينبغي تطوير وترويج تنوع التعبير عن الرأي، عن

طريق الحوافز الضريبية لمساعدة المجموعات المجتمعية – وكذلك الجمعيات التعاونية، أو قطاعات الأعمال – على الاستثمار في وسائل إعلام المجتمع، كما يجب ألا يُسمح لملاك الصحف بامتلاك شركات الإذاعة".

(البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي الجديد بكندا – ٢٠٠١م).

"لا يمكن أن يكون هناك بلد ديمقراطي ومجتمع ديمقراطي – بدون حرية الصحافة".

(جوس راموس هورتا: Jose Ramos-Horta)،

فائز بجائزة نوبل، ووزير الشؤون الخارجية بجزيرة تيمور الشرقية

تسلط الصحيفة الأمريكية (Pubic Life) قليلاً من الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام الحرة والمتنوعة في تشكيل ديمقراطية حرة ومتنوعة حقاً، إلا أن وسائل الإعلام في البلدان الأخرى تعامل كقضية رئيسة. وحقاً إذا كان هناك قياس للجدية التي تأمل بها أمة من الأمم في إمكاناتها للتعامل مع القضايا الأساسية – فإنه يمكن القول أن ذلك القياس يوجد في عمق مناقشات تلك الأمة حول الإعلام والديمقراطية.

وبالتأكيد، فإن ذلك هو الوضع في جزيرة تيمور الشرقية، وهي الجزيرة الواقعة على المحيط الهادي، والتي تنظر إلى نفسها بفخر واعتزاز على "أنها أحدث الديمقراطيات في العالم". وفي شهر أغسطس من عام ٢٠٠١م برزت تيمور الشرقية – بعد ربع قرن من القمع المؤلم على أيدي الحكام العسكريين الإندونيسيين، وعقدت جولة تاريخية من الانتخابات الحرة لجمعيتها التأسيسية وتنافس أكثر من أربعة وعشرين من الأحزاب السياسية للحصول على موقع في المنافسة، حيث كان هناك إحساس قوي بأن الفائزين لن يحكموا فقط، ولكنهم في الحقيقة سوف يحددون نطاق وشخصية ديمقراطية تم طلاؤها حديثاً.

وفي هذه المنافسة الانتخابية، فإن قضايا الإعلام والديمقراطية لم تكن قضايا تجريدية أو نظرية، ولقد قيد العسكريون الإندونيسيون الحديث الديمقراطي في كل دور. وبعد أن صوت سكان تيمور الشرقية تصويتاً ساحقاً للاستقلال عام ١٩٩٩م، تم سلب وحرق مكاتب الجريدة اليومية الوحيدة بالإقليم، أثناء ثورة واهتياج من قبل الجنود الإندونيسيين والمليشيات المتحالفة معهم. لقد فهم القادة السياسيون والمواطنون في تيمور الشرقية فهماً جيداً أن وسائل الإعلام كانت قضية سياسية خطيرة، وقامت الأحزاب المختلفة بوضع بيانات تفصيلية عن السياسة، وبرامج انتخابية حول قضايا تنوع البث الإذاعي، وتركيز ملكية الإعلام، والدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الحكومة الجديدة في تيمور الشرقية في تعزيز الانسياب الحر للمعلومات، وفتح باب الحوار، الذي يعد أساسياً في الديمقراطية.

وقام الحزب الذي اكتسح تلك الانتخابات، وهو حزب (فريتلين) بإصدار بيان رسمي يتضمن عبارات، مثل: "نحو استعادة الاستقلال وحرية شعبنا"، والذي احتك بقضايا المجتمع، من الرعاية الصحية إلى الإسكان، وإلى الدور الذي ستلعبه الأمة الجديدة في العالم. وقدم فصلاً كاملاً في بيانه يؤكد فيه أنه من أجل استعادة الحرية؛ فسيكون من الضروري "تحويل الإعلام إلى النظام الديمقراطي"، وينبغي أن تحظى عملية تحويل الإعلام إلى النظام الديمقراطي باهتمام شديد في سياسة التنمية القومية، كما ينبغي أن تهدف إلى توسيع نطاق حرية التعبير والصحافة.

وأعلن البيان الرسمي "أن إدارة حزب (فريتلين) سوف تناضل من أجل وسائل إعلام موضوعية ومستقلة للبحث عن الحقيقة الواقعية". وستواصل إدارة الحزب جهودها الحثيثة لتوسيع نطاق شبكات الإذاعة والتلفاز على نطاق قومي، وتضمن وصول المعلومات في الوقت المحدد إلى كل مواطن، وسوف يتبع حزب (فريتلين) سياسة قومية تؤيد تنويع مشغلي الإعلام، كطريقة لمحاربة الاحتكارات الخاصة أو الحكومية والدفاع عن حرية الصحافة.

وخلال أشهر الانتخابات أصدرت الحكومة التي يقودها حزب (فريتلين) دستوراً جديداً، متضمناً فصلاً يحتوي على مادة أساسية، تضمن حرية الصحافة والإعلام الجماهيري الأخرى، وهو أكثر تفصيلاً من التعديل الأول المدخل على الدستور الأمريكي. وتصرح الوثيقة التي تم سنها في تيمور الشرقية أنه سيتم حظر احتكار وسائل الإعلام، وتحدد الوثيقة أيضاً حقوق الصحافيين، معلنة أن الدولة سوف تضمن وجود خدمة الإذاعة العامة والتلفاز غير المنحاز؛ من أجل حماية ونشر الثقافة والقيم التقليدية لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، وضمان الفرص للتعبير عن مختلف مجالات الرأي.

"وتعد هذه الحقوق أساسية للديمقراطية الحقة"، كما فسر ذلك (فيرجيلليو دا سيلفا غوترس: Virgilio da Silva Guterres) رئيس رابطة الصحافيين بتيمور الشرقية، في بيان وضح فيه أن وسائل الإعلام الحديثة والمتنوعة – هي في مكان يوجد فيه قدر ضئيل من الغموض، حول ضرورة الصحافة الحرة لتطوير بلد حر.

وبالطبع كان (فيرجيلليو) محقاً في النظر إلى الحظر الذي فرضته تيمور الشرقية على احتكار وسائل الإعلام، وضماناتها لحقوق الصحافيين، ووعدها بتقديم خدمة بث إذاعي مفعمة بالنشاط، ومتنوعة وعامة؛ كمتطلب أساسي للديمقراطية الحقة.

إلا أنه من المؤكد أن ذلك البيان سيؤدي إلى إيجاد حوار – وربما "حوار ساخر" – في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتسع احتكارات الإعلام بسرعة خطيرة إلى أبعد حد، حيث يتم ضغط خدمات الإذاعة العامة إلى حد الخلل الوظيفي، من قبل السياسيين، والذين نجحوا، بتشجيع قوى من أروقة الإذاعة الخاصة، في خنق التمويل العام للبث الإذاعي العام.

وما بين خبرة الديمقراطية الآخذة في التوسع في تيمور الشرقية (حيث حققت انتخابات الجمعية العمومية لعام ٢٠٠١م نجاحاً باهراً بنسبة ثلاثة وتسعين بالمئة)،

والديمقراطية الآخذة في الذبول بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية (حيث كان من المتوقع أن يشارك حوالي ستة وثلاثين بالمائة من المقترعين الذين يحق لهم التصويت في المشاركة في انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٢م) – فهناك عالم مختلف، ولا يزال هناك حوار حقيقي حول الديمقراطية، هناك فهم بأن وسائل الإعلام هي قضية سياسية خطيرة.

وينبغي ألا نفاجأ عندما ننظر إلى ما يحدث للحوارات حول الإعلام في الخارج، فإننا نشاهد رغبة متنامية من جانب القوى الديمقراطية في تنظيم أنفسها؛ لإجراء إصلاحات على الإعلام، التي تتحدى أنماط العولمة، وسيطرة الشركات. وأيضاً، فإن هذه الدعوات لإصلاح الإعلام تثبت بأنها دعوات شعبية للمصوتين، إذا لم تكن مع طبقة رجال الأعمال. وسنقوم في هذا الفصل بتحديد طبيعة نظام الإعلام التجاري البارز، وتيارات المقاومة الديمقراطية ضده. ونعتقد أن هناك دروساً ثقيفية – ملأى بالأمل وقوية – للأمريكان في هذه التطورات العالمية.

في البداية، دعونا ننظر إلى المستجدات التي استجابت لها حركات إصلاح الإعلام. فمنذ الثمانينيات تطورت سوق الإعلام العالمية؛ نتيجة لإلغاء اللوائح من أسواق الإعلام القومية، ولتقنيات الاتصالات الحديثة، والضغط الثقيل من قبل الحكومة الأمريكية، ومجتمع الأعمال الدولي – ولذلك فإن وجه الإعلام قد تعرض لتغيير مذهل في كل بلد من البلدان على هذا الكوكب. وحيث إن أنظمة الإعلام كانت تفهم سابقاً كظواهر قومية مع دور بسيط تلعبه واردات الإعلام، فإن النظر إلى الإعلام اليوم كنظام عالمي مع أشكال قومية مختلفة يعد ملائماً بدرجة أكبر.

ونظام الإعلام العالمي هو عبارة عن عدد (أقل من مائة شركة) تقدم جزءاً كبيراً من وسائل الإعلام العالمية.

وهناك طبقتان مميزتان لهذه السلسلة من الإعلام، فالطبقة الأولى تتألف من حوالي عشرة تكتلات إعلامية متخطية الحدود القومية – (بما فيها شركات (أول تايم

وارنر)، و(ديزني)، و(بريتلسمان نيوز كوربريشن)، و(فياكوم)، و(سوني)، و(فيفندي يونيفرسال) – وتجمع كل شركة من هذه الشركات مبلغاً يتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٥ مليار دولار أمريكي في السنة في عائدات سنوية مرتبطة بالإعلام، وتميل هذه الشركات لتكون شركات مهيمنة على كثير من قطاعات العمل، وتمارس العمل التجاري في جميع أنحاء العالم.

أما الشركات الثمانون أو التسعون المتبقية فهي شركات أصغر حجماً، وتميل نحو التركيز على قطاع أو قطاعين من قطاعات الإعلام، ومن الأمور الأكثر احتمالاً أن تكون هذه الشركات مصادر تأثير قومية أو إقليمية.

وهناك فجوة كبيرة تفصل الطبقة الأولى من شركات الإعلام عن شركات الإعلام من أسفل الطبقة الثانية، فمثلاً: المبيعات السنوية لشركة (أول تايم وارنر) تزيد على المبيعات السنوية لأكبر خمسين شركة في العالم بمقدار خمسين مرة.

وكما يلاحظ أحد محللي وسائل الإعلام الرائدة، فإن شركة الإعلام العملاقة المتخطية للقوميات تضع أنظارها بصورة متزايدة على التوسع العالمي، ففي عام ١٩٩٩م مثلاً، قامت شركة (ديزني) بإعادة تنظيم هيكل شركتها بالكامل، لتوسيع وتقوية حضورها العالمي. وفعل شركة (ديزني) لهذا الأمر مفهوم، حيث يتوقع الخبراء أن دخل استوديوهات هوليوود الرئيسة – والتي تكسب حالياً حوالي نصف دخلها من خارج الولايات المتحدة الأمريكية – سيرتفع إلى الثلثين خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة.

ويظهر امتحان لأفضل عشرة أفلام في كل سوق من ثمانية أسواق قومية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام ١٩٩٩م، يظهر أن أفلام هوليوود – التي تنتج كل فلم منها على حدة عن طريق إحدى شركات الإعلام العملاقة من الطبقة الأولى – قد استأثرت بسبعين منها.

ولا ينبغي النظر إلى النظام الإعلامي العالمي كنظام واحد، حيث تغرق التكتلات المتخطية للحدود القومية، والتي مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، أسعارها الموحدة على المشاهدين الجدد. وعلى العكس من ذلك، فإن عمالقة الإعلام يضعون محتواهم محلياً، كلما كان ذلك مجدياً، وهم على وشك الدخول في شراكة مع الشركات المحلية والمستثمرين المحليين في أسواق جديدة. وكانت استوديوهات شركة (سوني) – التي تتخذ من هوليوود مقرا لها – هي الأكثر عدوانية في إنتاج الأفلام، والمحتوى التلفزيوني المحلي، وهي تفعل ذلك في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا.

كما أن شركة (روبرت مردوخ) الإخبارية تُعد بمثابة الشركة الأم – مثل (بارجة الادميرال) – لتأسيس شركات تضامنية رئيسة مع الشركات المحلية عبر العالم، خصوصاً فيما يتعلق بالتلفاز البرقي، وتلفاز الأقمار الصناعية. وبحلول عام ١٩٩٩م، كانت صناعة السينما المحلية الهندية قد اخترقتها الشركات التضامنية مع الاستوديوهات التابعة لشركة (فوكس) للأخبار، وعديد من عمالقة هوليوود الآخرين.

والجزء المتبقي من أكبر الشركات الإعلامية يواجه التحدي، ويمضي في الانتشار عالمياً إلى حد بعيد. ولقد قامت شركة (ليبرتي ميديا) وشركة (مايكروسوفت) بضخ استثمارات ضخمة في أنظمة الكيبل العالمية من الطبقة الثانية، حيث وجدت أنه من الضروري التحرك فيما وراء أسواقها القومية أو الإقليمية ؛ من أجل أن تنمو، وتتفادى القضاء عليها من قبل مزيد من المتنافسين ذوي الميول العدوانية.

كما أن هذا النمط من النمو والتركيز العالمي لا يقتصر بصفة حصرية على أكبر الشركات، والتي يتركز معظمها بالولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أدى إلغاء القيود المفروضة على ملكية وسائل الإعلام القومية إلى فتح أسواق قومية للدخلاء، وسمح للشركات المحلية العملاقة بأن تزداد قوة أكثر من ذي قبل. فشركات الإعلام والاتصالات الأسبانية تغزو أمريكا اللاتينية بحثاً عن كنوز شركاتها، كما

أن أسواق الإعلام القومية الكبرى، مثل المكسيك والبرازيل والهند، يخضع كل منها لسيطرة عدد قليل من شركات الإعلام الضخمة. كما أن هذه الشركات تعمل جميعها في شركات تضامنية مع شركات الإعلام العملاقة المتخطية للحدود القومية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال وصف شركات الإعلام الرأسمالية الضخمة في العالم النامي – مثل شركة تلفزيون المكسيك، وشركة (برازيل غلوبال) – بأنها شركات "معارضة" لنظام الإعلام العالمي، فهي شركات مكملة ولاعبة في ذلك النظام.

وهذه العملية لا تجري فقط فيما كان يطلق عليه العالم الثالث. ففي بريطانيا شهدت صناعات التلفزة والصحف توحيداً هائلاً في السنوات الأخيرة، وتلعب الشركات الأمريكية دوراً بارزاً في الأسواق المتميزة باحتكار القلة. وحقاً، فإن معظم الأمم لديها عدد كبير من شركات الإعلام ذات الملكية المتركزة أكبر من عدد الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك إما بسبب قلة عدد السكان، أو المساحات الجغرافية. والعملية لم تنته بعد.

فمثلاً الاتحاد الأوروبي يساعد شركات الإعلام لتصبح قوى إقليمية فقط، وليس قوى عالمية. وكنتيجة لإلغاء اللوائح فقد كتبت صحيفة (نيويورك تايمز): "وفجأة سقطت صناعة التلفزة الأوروبية في قبضة التوحيد ذي الأسلوب الأمريكي". وبالإضافة إلى شركات الإعلام العملاقة من الطبقة الأولى، مثل (نيوز كورب)، و(بيرتلزمان)، فالتلفزيون الأوروبي يسقط في أيدي عدد قليل من الشركات الإقليمية العملاقة، مثل: (بلس: Plus)، و(اس بي اس: SBS)، و(فينست: Fininvest). وتأمَل هذه الشركات في استخدام قاعدتها الأوروبية كأساس للتوسع النهائي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إما مباشرة أو عن طريق شركات تضامنية.

وثمة تطور آخر، هو العمل يداً بيد مع تركيز وسائل الإعلام العالمية، ونهوض صناعة الإعلان العالمية بدرجة عالية. وخلال العقد الماضي اتحدت صناعة وكالات

الإعلان بمعدل أكبر من معدل توحيد صناعة الإعلام، وهي تخضع حالياً لسيطرة عدد من الشركات العالمية العملاقة، ويتراوح ذلك العدد من ثلاث إلى ست شركات، تقوم بتقويم الشركات المتبقية، التي تلعب دوراً في مجال الإعلام، وتميل هذه الشركات العملاقة إلى تأسيس فروع لها في كل سوق من الأسواق الرئيسة، وتمثل بصورة متزايدة العملاء الذين يحتاجون إلى حملات تسويق عالمية. وتجد وكالات الإعلان العملاقة هذه أن وسائل الإعلام العالمية العملاقة هي الأفضل من ناحية الوضع؛ لتمكين وكالات الإعلان الضخمة من الوصول العالمي إلى مطالبهم وعملائهم.

وفي عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م على التوالي، مرت عديد من شركات الإعلام العملاقة المزدهرة بأوقات عصيبة. وابتداء من شركة (فيفندي يونيفرسال) و(كيرش) إلى (أول تايم وارنر) و(نيوز كوربوريشن) فلقد تصاعدت أسعار الأسهم بينما انهارت الأرباح. إلا أنه في معظم الحالات، لا تزال أعمال الإعلام الأساسية مربحة. وكانت المشكلة أن هذه الشركات دفعت مبالغ طائلة في عدد من الصفقات الباهظة الثمن، أثناء ازدهار توسع تقنية الإنترنت في أواخر التسعينيات. والنتيجة هي تحقيق بعض المبيعات الهائلة، وتعديل الأصول وسط (الأولاد الكبار)، ولكن مع عدم تغير في التشغيل المنطقي للنظام.

وحتى الآن، فإن ما قدمناه في هذا الفصل ربما لا يكون معروفاً على نطاق واسع إلا أنه مثير للجدل. إن صفحات العمل التجاري والمنشورات التجارية بهذه المعلومات - بصفة يومية، وإذا قدر لنا أن نترك النقاش عند هذه النقطة، فإن المستثمرين ربما يكونون هم الجمهور الوحيد الذي له مصلحة مباشرة في الموضوع. إننا لا نناقش السوق الواسع الانتشار هنا أو بعض التعهدات التجارية الأخرى، ولكننا نناقش وسائل الاتصالات، وتوزيع المعلومات، وقوام حياة الصحافة والثقافة، وتبعاً لذلك أساس الديمقراطية.

وكما ناقشنا في الفصل الأول فإن أكثر الطرق المثيرة للاهتمام لتصور الآثار السلبية لسوق الإعلام التجاري العالمي تكون في غاية البساطة. وحيث إن قوة أكبر الشركات تنمو، فإنها تستخدم القوة لإضفاء الصبغة التجارية على المحتوى الإعلامي إلى أكبر حد ممكن، إذا كان ضرورياً، لحماية مصالحهم الشخصية، كما أنهم يشوهون سمعة نظرية الخدمة العامة التي قد تتدخل مع أيٍّ من تلك الأهداف.

ويأخذ هذا الهجوم على الخدمة العامة أشكالاً عدة، حيث إن إلغاء اللوائح ونهوض سوق الإعلام التجاري يلقيان الضوء على مستقبل البث الإذاعي للخدمة العامة ويعرضانه للخطر. فلقد بدأ مذيعو الخدمة العامة التقليديون، مثل هيئة الإذاعة البريطانية، يظهرون مثل أوتاد مربعة الشكل، في عالم مليء بالثقوب الدائرية. كما أنهم يتعرضون لضغوط متزايدة لتبني ممارسات الشركات التجارية؛ من أجل تحديد فعاليتهم واستحقاقهم، ولكن عندما يصبحون مذيعين تجاريين فإنهم يفقدون السبب وراء وجودهم. بل إنهم يُنتقدون علناً لكونهم منافسين يحصلون على إعانة حكومية للوسائل التجارية المسيطرة حالياً. وتطلق مجلة (الإيكونومست) على هذا الشيء لقب "المشكلة المحيرة" للبث الإذاعي للخدمة العامة: "فإذا ذهبتْ في اتجاه السوق، فإنه لا يوجد أي شخص يشاهدها، فلهذا سيصعب عليه تبرير التمويل الحكومي. وإذا ذهبت أسفل السوق، فإنها لم تعد تبدو كأنها بث إذاعي للخدمة العامة، فإذن من الصعب إيجاد مبرر للتمويل الحكومي". إلا أن هناك تغييراً حاسماً مفترضاً في تلك الصياغة.

وفي أفضل الأحوال، فإن المذيعين الحكوميين قد سعوا إلى تقديم خدمة، ذات درجة عالية من الجودة، وغير تجارية، لكامل السكان، بصرف النظر عن الذي كانت تفعله وسائل الإعلام التجارية. وهذا جعل بإمكان المذيعين الحكوميين كسب أعداد غفيرة من المشاهدين في الوقت الذي يقدمون فيه معايير غير تجارية.

وفي هذا العهد الجديد، حيث تتجشم شركات الإعلام العملاقة الصعاب مع الحكومات – فمن المتوقع أن يقدم مذيعو الخدمة العامة برامج شعبية للمصالح التجارية، وأن يركزوا على تلك البرامج والتي لا يوجد لها عدد كبير من الأسواق. وهنا ستُخلَق حلقة مفرغة، حيث تكون مخارج البث الإذاعي الحكومي غير قادرة على التنافس لإرضاء المشاهدين، فلقد طلب منهم التخلي عن الدعم التجاري، إلا أنهم يتعرضون في النهاية للتهديد بالخصخصة.

وإلى أن يُزوَّد المذيعون الحكوميون مرة ثانية، بالموارد والأوامر، لتقديم برامج غير تجارية، لأعداد كبيرة من المشاهدين – فإنهم يصلون إلى طريق مسدود. فهم ربما يستمرون ككيانات شبه تجارية، إلا أنهم لن يستمروا كمذيعين أصليين لتقديم الخدمة العامة.

وهناك مثال توضيحي مأخوذ من نيوزيلندا، فبعد أن باعت الحكومة معظم محطات الإذاعة النيوزيلندية إلى مستثمري القطاع الخاص، بدأت الشكاوى تُثار – أنه كان من المكلف جداً المحافظة على النظام المحترم؛ لتشغيل عملية جمع الأخبار. ولخص (جيم أندرسون) عضو البرلمان النيوزيلندي الموقف كالآتي: "تعرضت إذاعة نيوزيلندة للأخبار للضغط؛ وذلك لسبب بسيط، وهي أنها لا تقوم بتقديم الأخبار إلى أي شخص آخر، بخلاف إذاعة نيوزيلندا وهي محطة إذاعة وحيدة وفعالة، تحاول دعم شبكة من غرف الأخبار على نطاق قومي، وليس من المستغرب أنها تواجه الضغط".

إن الدفاع عن البث الإذاعي الحكومي وإصلاحه على حلول أقل بيروقراطية – يعد أحد الأركان الأساسية لحركات إصلاح وسائل الإعلام على نطاق عالمي. وهناك إحساس متزايد بأننا على حافة فقدان مصدر ثقافي فريد من نوعه، ولا غنى عنه، وهو قلق تعبر عنه جيداً كلمات سناتور أسترالي أثناء حوار حول تمويل هيئة الإذاعة الأسترالية: "إن حرمان هيئة الإذاعة الأسترالية من مواردها المالية، يعني أن هيئة

الإذاعة الأسترالية لن تكون قادرة على شراء الحقوق في نطاق كامل من المحتوى، بما في ذلك الرياضة، كما أنها لن تكون قادرة بصفة خاصة على تقديم محتواها الذاتي".

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن النتيجة المذهلة والمهمة لسوق الإعلام العالمية التجارية – هي الهجوم على الصحافة، وتقليل قدرتها على العمل، كأساس لكافة المواطنين المطلعين والمشاركين.

دعونا نكون واضحين هنا: إننا لا نلقي باللوم على نظام الإعلام العالمي في جميع العيوب التي تشوب مهنة الصحافة؛ لأن إنشاء نظام إعلامي يعزز صحافة وثقافة سياسية حرة الحركة، ومستقلة، وواسعة النطاق، ومفعمة بالنشاط والحيوية – ليس بالأمر السهل، على الرغم من أن شيئاً ما يجب على كافة المجتمعات الديمقراطية التطلع إلى تطويره. كما أن أنظمة الصحافة القومية من قبل، وبالتزامن مع النظام التجاري العالمي، كانت ولا تزال أحياناً مناسبة لأداء هذه الوظيفة، إلا أن كثيراً من تلك الأنظمة فشلت في أداء تلك الوظيفة.

ودائماً ما كان يمتلك وسائلَ الإعلام أفرادٌ أثرياء، أو شركات ثرية تقوم بمراقبة الصحافة بوضوح لدعم سياستها الرجعية في العادة، كما هو الحال في تركيا اليوم. وغالباً ما كان المذيعون الحكوميون والمذيعون التجاريون في عديد من الأمم عبارة عن (وصيفات) للأحزاب والمصالح السياسية المسيطرة. وفي أماكن مثل المكسيك وبيرو والبرازيل اتجه المذيعون التجاريون المسيطرون إلى المعايشة مع الأحزاب السياسية المسيطرة والمؤيدة للعمل التجاري؛ لاستخدام قوة إعلامها بعدوانية، وبدون حياء؛ للمحافظة على الأحزاب المفضلة في السلطة. وغالباً ما كان المحررون والمخبرون في وسائل الإعلام المنشقة، والذين ناضلوا ببسالة من أجل النظام، وقدموا تقارير حول أولئك الذين هم في السلطة – غالباً ما كانوا يجدون أنفسهم معتقلين، أو على وشك الاستسلام، أو على مدى البندقية أو المدفع. واليوم تستمر هذه الممارسات عبر العالم.

خذ في الاعتبار قضية فنزويلا، حيث إن الدفاع الشعبي للرئيس المنتخب (هيوغو شافيز)، باسم "برامج لمساعدة الجماهير الغفيرة الفقيرة في بلده" – تتناقض مع أجندة الليبرالية الجديدة بخصوص الصحف ومحطات التلفزة المملوكة للقطاع الخاص. وكان من المفترض أن تنال التغطية الصحفية الممنوحة للرئيس شافيز من قبل هذه "الصحافة الحرة" المملوكة للقطاع إعجاب جوزيف جوبيل أو جوستالين العميق. وعندما أطاحت الشركات ونقابات العمال الفاسدة والأحزاب داخل القطاع العسكري بالرئيس شافيز في انقلاب عسكري في شهر أبريل ٢٠٠٢م، فقد جاء أحد العناوين الرئيسة في أحد أكبر الصحف القومية أن الانقلاب العسكري كان "خطوة في الاتجاه الصحيح".

وألقت أعمدة الصحف وتعليق البث الإذاعي باللوم على شافيز لإطلاقه الرصاص على المتظاهرين، مما أرداهم قتلى في يوم الانقلاب. وقامت بسرعة بإحالة الرئيس المطرود إلى مزبلة التاريخ. وقالوا إن التاريخ يعلي مكانة الرجال أو يدفنهم، فلقد احتفظ التاريخ بحفرة بجانب القادة الفنزويليين المدانين بارتكابهم الأعمال الوحشية، أعلنت ذلك صحيفة (إل ناشونال L. National). وتم التعبير عن مشاعر مماثلة في افتتاحيات حماسية ظهرت في صحيفة نيويورك تايمز والصحف الأمريكية الأخرى.

ومع أن الانقلاب كان ذا شعبية لدى أقطاب الصحافة، فإنه ثبت أنه كان أقل إثارة للإعجاب في شوارع (كاركاس) والمدن الفنزويلية الأخرى. وحتى على الرغم من أن تقارير إقالة شافيز كانت تعد كأخبار عظيمة، فإن الشوارع كانت ملأى بمواطنين يطالبون بإعادة رئيسهم المنتخب إلى منصبه. وعندما زادت الاحتجاجات توقفت وسائل الإعلام عن تغطية الأخبار، وتوقفت الصحف عن الصدور، وتم نزع محطة التلفزة الحكومية. وبدأت المحطات المملوكة للقطاع الخاص في إظهار اتجاه سائد مستمر من الأوبرا الصابونية. (مسرحيات إذاعية أو تلفزيونية، مسلسلة، تعالج مشكلات الحياة المنزلية).

ولم يتلق الفنزويليون أخباراً عما كان يحدث في بلدهم إلا عندما استولى المحتجون على محطة التلفزة الحكومية. ولقد قدم الأكاديمي البريطاني (جون بيزلي – موري) تحليلاً للأحداث في فنزويلا – إلى مؤتمر أمريكا الشمالية حول أمريكا اللاتينية: "إذ عاد التلفاز الحكومي على نحو ما يثير الحيرة إلى الموجات الهوائية"، وكتب بيزلي– موري الذي كان موجوداً في فنزويلا أثناء وبعد الانقلاب: "إن الذين احتلوا محطة التلفزة الحكومية كانوا ارتجاليين على نحو يائس بشكل واضح، وكان ذلك واضحاً في توازن اللون لصور الاستديو، حيث كانت أيدي الهواة تمسك بالكاميرات، وكان يبدو أن هناك ميكروفوناً واحداً يعمل، وأولئك الأشخاص الجالسون خلف منضدة مقدمي البرامج عصبيون، وكان أحدهم يحرك يديه بإكراه ممسكاً بشيء ما على المنضدة والآخر يهتز وهو ممسك بالميكروفون، وكان هناك اثنان من الصحافيين أحدهما قسيس(مؤيد لمذهب الحرية الدينية) وكاهن وعضو كونغرس من الحكم العسكري السابق، وتحدث الكاهن أولاً وبسرعة شديدة، كما قدمت نسخة من النهاية العنيفة لموكب الخميس التي اختلفت اختلافاً مطلقاً عن الرواية التي قدمتها وسائل الإعلام لتبرير الانقلاب العسكري، وكان غالبية الموتى مؤيدين لشافيز (وليسوا محتجين من المعارضة)، وكان القناصة الذين يطلقون النار على الحشود أعضاء في قوات الشرطة غير الخاضعة لسيطرة النظام العسكري. بالإضافة إلى أن الرئيس السابق لم يستقل، ولكنه أجبر على الذهاب إلى قاعدة بحرية في جزيرة تقع إلى الشمال، وكان الرئيس الحالي كارمونا الرئيس غير الشرعي لنظام عسكري فعلي، والذي كان نتاجاً لانقلاب عسكري، وكان هناك آلاف الناس في الشوارع خارج القصر الرئاسي يطالبون بعودة شافيز، وكانت هناك رواية مضادة تبرز إلى السطح".

"إذ تقدم عضو الكونغرس باستئناف مباشرة إلى أصحاب ومديري محطات التلفزة الأخرى لتصوير ماذا كان يحدث في (كاركاس)، ولم يبدُ أي تغيير على تلك

القنوات الأخرى، إلا أن معظمها عاد إلى برمجته النظامية، ثم ذهبت القناة الحكومية أدراج الرياح".

وأعطى بيزلي- موري عنواناً لتحليله "الثورة لن تكون متلفَزة"، إشارة إلى أغنية مشهورة يؤديها (جيل سكوت هيرون). وتماماً كما تنبأ الشاعر المهتاج، وكاتب الأغنية - فإن الثورة قد نجحت على الرغم من كبت وسائل الإعلام (عن طريق الرقابة على المطبوعات)، وعندما عاد شافيز إلى السلطة فإنه لم يعاقب الإعلام. إلا أن مواطني فنزويلا اعتمدوا على تقنية الإنترنت والهواتف الجوالة والتقنيات الأخرى؛ لنشر كلمة المحتجين، فلقد تعلموا درساً قوياً عن الاتجاه السائد الذي وقفت عليه وسائل إعلامهم حول مسألة الديمقراطية. كما أن التشجيع من جهة الصحف الأمريكية ومعلقي التلفاز، كان بمثابة مذكرة من أن عواطف أولئك الأشخاص الذين يستمتعون بحرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنهم لا يكذبون مع أولئك الأشخاص الذين يسعون للمحافظة على الحريات الأساسية والديمقراطية في الأراضي الأخرى.

ومن الناحية النظرية، فإنه كان ينظر إلى نهوض شركات الإعلام العالمية العملاقة كشيء إضافي لكثير من البلدان، وهذه المنظمات سوف تستخدم أموالها وسلطتها وهيبتها؛ لجلب الصحافة المحايدة والمهنية وغير الحزبية إلى الأمم التي تتعطش لتلك الصحافة. في الحقيقة، وإلى الحد الذي تؤثر فيه العولمة على لوائح وسائل الإعلام القومية؛ لتقويض الرقابة على الأخبار - فإن ذلك شيء جيد. فالحقيقة المحزنة هي أن معيار الصحافة التي تقدمه هذه الشركات العملاقة يميل نحو كونه معياراً يبعث على الأسى. فعندما تحاول الصحافة فعلياً المحافظة على المعيار، فإنه سرعان ما تعلم أنها لن تتمكن من التكيف مع أرضية الإعلام الجديدة.

وحتى عام ١٩٨٦م كان (روبرت فيسك) الكاتب الفائز بالجائزة، مراسلاً لجريدة التايمز اللندنية في منطقة الشرق الأوسط. ولقد ترك العمل بالجريدة، بسبب -

كما يقول –: نوعية الصحافة، بل بسبب انعدام النوعية المطلوبة من قبل صاحب جريدة التايمز (روبرت مردوخ). "فإنني لن أقبل روح مؤسسة مردوخ، وللمرة الثانية كنت أكتب ضد افتراضات الصحيفة، وكنت في موقف شاذ عندما لم ترغب جريدة التايمز في أن أترك العمل، ولكنهم سيجدون أنفسهم في موقف محرج إزاء المحتوى الذي كتبته. وجريدة التايمز هي مثال للذي حدث لعدد كبير من الصحف في بريطانيا وأوروبا، التي أصبحت خاضعة لسيطرة الصحافة المصغرة لمذيعي نشرات الأخبار بالتلفاز والإذاعة، والتي تستغرق دقيقة واحدة".

وينبغي ألا تكون هناك مفاجأة، أن نعرف بأن مذيعي الأخبار في الراديو والتلفزيون والمحررين المرتبطين بوسائل الإعلام العملاقة – هم نادراً ما يكونون من أولئك المذيعين والمحررين الذين يظهرون كمذيعين ومحررين معتقلين، أو مقتولين في القائمة السنوية المنشورة من قبل لجنة حماية الصحافيين. علماً بأن وسائل الإعلام العملاقة غير مهتمة بمتابعة القصص الخطيرة، والتي يكلف التحقيق فيها كثيراً من الوقت والمال، وتدر قدراً ضئيلاً من الأرباح المالية، ويمكن أن تثير حفيظة السلطات الحكومية، التي يريد أقطاب الإعلام البقاء على علاقات جيدة معها ولكن دون جدوى. والشيء الأكثر دلالة لهذا الاتجاه هو الطريقة التي بواسطتها سقطت أكبر الشركات الإعلامية في العالم على أنفسها لمحاولة إرضاء حكومة الصين. وتم عرض حملة (ديزني) و(نيوز كوربوريشن) لإرضاء الحكام الصينيين، عن طريق (ترطيب) صحافتهم وعملياتهم، ثم عرض تلك الحملة في مكان آخر، ودخلت (تايم وارنر) و(فياكوم) النزاع في خريف عام ١٩٩٩م. فالشيء الذي توضحه هذه الأحداث هو أنه لا يمكن توقع أي نظام عملي للصحافة تحت سلطة نفوذ المنظمات التجارية الضخمة ذات المصلحة الذاتية.

وأكثر تجليات نهوض وسائل الإعلام التجارية العالمية لم تكن في ظهور صحافة الإعلام، ولكنها كانت في ثقافة المستهلك الواسعة النطاق والشعبية؛ نظراً لأن فائدتها

تُمتَصّ في الإعلانات التجارية. وتقرير تلو تقرير يعرض أحداثاً للنقلة السريعة والمذهلة في الثقافة حول العالم، خصوصاً وسط الشباب من الطبقة الوسطى والطبقة العليا، حيث إن نظام الإعلام التجاري يصنف نظام التلفزيون لكل أمة على حدة. وهذا جيل وقع تحت ضغط وسائل الإعلام التي يستهلكها، والتي هي مادية بوقاحة وأنانية، وملأى بنظام أو شكل الحكومة، وخالية من الضمير الاجتماعي، إلى الحد الذي يجد فيه المرء أن هذه القيم تسبب مشاكل للديمقراطية، والتي يجب علينا أن نهتم بها.

ويعد نظام الإعلام التجاري بمثابة مسمار العجلة المنطقي لعولمة اقتصاد السوق. خذ في الاعتبار حالة جمهورية التشيك قبل عقد من الزمان فقط، إذ قاد جيل الشباب الثورة المخملية ضد الحكم الشيوعي تحت شعار "يجب أن تسود الحقيقة والحب على الأكاذيب والكراهية"، وبعد عشر سنوات، أقرت صحيفة (وول ستريت) بأن جمهورية التشيك قد تحولت إلى مستنقع للأخلاق الفاسدة، حيث إن الاندفاع المفقد للأعصاب نحو السوق الحر قد أدى إلى خلق مجتمع يتسم بالجشع والأنانية والفساد.

ويبدو أن نوع الثقافة السياسية المصاحبة لنهوض نظام الإعلام المتحد على نطاق العالم – يبدو وبصورة متزايدة مثل نظام الإعلام المتحد الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية: ففي مكان الحوار المطلع والأحزاب السياسية المنظمة على طول نطاق كامل من الرأي، فإنه ستكون هناك صحافة وانتخابات فارغة وباطلة، تسيطر عليها العلاقات العامة والأموال الطائلة والإعلانات السياسية المغفلة والحوار المحدود حول قضايا ملموسة. إنه عالم تسيطر فيه قيم السوق والقيم التجارية على نظريات الديمقراطية والثقافة المدنية، وهو عالم تنتشر فيه ظاهرة إلغاء نظام أو شكل الحكومة بعنف، وهو عالم يواجه فيه قليل من الأثرياء عدداً أقل فأقل من التحديات السياسية.

وبسبب هذا السياق، فإن كثيراً من الناس حول العالم يتنظمون لإصلاح أنظمة إعلامهم؛ لتخدم الاحتياجات الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين. وهذه الحركات

عديدة ومتنوعة، وهي تحدث من مستويات محلية وقومية وإقليمية وعالمية، وتظل بدون تنسيق بدرجة كبيرة، عدا أنها جميعها تشترك في القيم الأساسية فيما يتعلق بوسائل الإعلام.

وهم يفهمون أن نظام وسائل الإعلام المتحدة يحترم في كثيرٍ من الجوانب جيشَ النظام الاقتصادي الإعلامي المتقدم، الذي يعتمد على تحقيق أرباح، بصرف النظر عن الآثار الاجتماعية والبيئية. ولقد حقق هذا النظام الاقتصادي العالمي (السوق الحر) مزايا كبيرة لبعض الناس (عادة الأثرياء جداً)، ومزايا ملحوظة لعدد أكبر من الناس (عادة الطبقتين الوسطى والعليا)، إلا أنه جاء بتكلفة مرتفعة جداً.

وتزداد عدم المساواة الاجتماعية في كل أمة تقريباً، كما هو الحال بالنسبة للفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبالنسبة للبقية العاملة والفقراء وخصوصاً النساء، فمن الممكن أن تكون نتائج (السوق الحر) العالمي مأساوية لهم.

ونظراً للروابط الواضحة بين نظام وسائل الإعلام المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي، فإن إصلاح الإعلام ينظر إليه كثير من النشطاء السياسيين حول العالم – كجزء ضروري من أي برنامج ديمقراطي سياسي، ونادراً ما ينظر إليه كقضية وحيدة لنشاط الإصلاح. وفي بلد تلو آخر، فإن إصلاح الإعلام يُدمج داخل البرامج الانتخابية والحملات الانتخابية والمبادرات البرلمانية للأحزاب السياسية، التي ترفض العمل على إنكار الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الديمقراطية. وهذا يعد أمراً أساسياً – بدرجة مطلقة – للنجاح.

وعلى الرغم من أن النشاط السياسي في الإعلام يجب أن يأخذ أشكالاً عديدة، فإنه يمكن ربط إصلاح الإعلام بالقضايا الواسعة النطاق للعدالة الاجتماعية؛ وذلك بأكثر الطرق فعالية، عندما يتم تأييد ودعم الأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية المرتبطة بها. وهذا بالطبع يعد خطوة أساسية مطلوبة لتقديم الدعم الضروري للنجاح،

وتعد الأحزاب السياسية أدوات مهمة لدفع قضايا إصلاح وسائل الإعلام داخل الحديث العام. ومن غير شك، فإن هذا هو الدرس الوحيد الأكثر أهمية، والقادم من الخارج؛ لكي يتعلمه الأمريكان فيما يتعلق بإصلاح وسائل الإعلام.

وبالطبع سيكون من غير المناسب من الناحية الرومانسية التأكيد بأن إنشاء سوق الإعلام التجاري العالمي كان في خط متوازٍ مع الاستجابة السياسية لقوة متساوية من ناحية التحديد. ولم تصل التحديات التي تواجه الاحتكار وإضفاء الصبغة التجارية على الإعلام حتى الآن – إلى كتلة مهمة في أي أمة، إذا غضينا الطرف عن المقياس الدولي. والذي يجعل وسائل الإعلام العملاقة ترتجف، مثل ما حدث للحملة ضد التعديل الوراثي للأطعمة، التي جعلت التكتلات متعددة الجنسيات، مثل (مونسانتو)، ترتجف في السنوات الأخيرة. وحقاً، فإن إحدى المآسي الكبيرة فيما يتعلق بالنشاط السياسي في الإعلام، هي أنه عندما أسرعت عمليات العولمة والتكتل وإضفاء الصبغة التجارية على وسائل الإعلام في أوائل التسعينيات، فإن كثيراً من الأحزاب التقليدية في اليسار قد تخلت عن المقالات النقدية الخاصة بوسائل الإعلام التجارية، التي كانت من الناحية التاريخية ضمن قيمها الرئيسة.

فخذ كمثال: حزب العمال البريطاني، فطوال مدة طويلة من تاريخ حياته كان عبارة عن تجمع اشتراكي بصورة واضحة، وقام برعاية مبدأ الشك فيما يتعلق بعمالقة وسائل الإعلام، داخل بريطانيا العظمى وخارج حدودها، وقام الحزب بإظهار قدر قليل من الحذر؛ نظراً لاستهدافه من قبل صحافة المحافظين منذ أيامه الأولى؛ وذلك لاقتراحه وضع ضوابط صارمة على احتكار الإعلام، وتدشين حملة لإنشاء سلطة بث إذاعي قوية وممولة علناً، كما أنه أظهر أيضاً ميلاً وولعاً بالعمل المباشر حول أكشاك بيع الجرائد. وكان حزب العمال من حين إلى آخر، خلال تاريخه المبكر، يقوم بنشر جريدته اليومية ذات التداول الكبير باسم (ديلي هيرالد Daily Herald)، مثلها مثل صحيفة حزب

الديمقراطيين الاشتراكي الألماني (فوروارتز)، وصحيفة الاشتراكيين الفرنسية (لوهامينت)؛ فقد نافست بنجاح كبير مع المنشورات المملوكة لأقطاب الصحافة.

وفي السبعينيات والثمانينيات فإن وزراء ممثلين لحزب العمال، أمثال (توني بَين) كانوا في مقدمة حوار قصير لنقاش جاد، حول الدور الذي ربما تلعبه الحكومة لضمان التنوع المنطقي في الطباعة والإعلام والإذاعة. ويتذكر (توني بَين) إذكاء نار حوار قومي حاد في السبعينيات، بالإعلان بأن يعد البث الإذاعي مهماً جداً لوظيفة الديمقراطية؛ لكي تترك مهمة اتخاذ القرارات كلياً للمذيعين، وأحدثت معركة (توني بَين) صدى واسعاً مع نشطاء حزب العمال، وحراس الإعلام، الذين دشنوا حملة ابتكارية لبريطانيا للصحافة وحرية البث الإذاعي عام ١٩٧٩م.

وطوال حقبة الثمانينيات أبدى حزب العمال صراحة متناهية، نحو مقترحات حملة حرية الصحافة والبث الإذاعي، التي أكدت الحاجة إلى تقوية هيئة الإذاعة البريطانية، وتنويع ملكية وسائل البث الإذاعي، والطباعة، وتحدي سيادة تكتلات الإعلام. وفي وقت متأخر من عام ١٩٩٢م استمر حزب العمال في تأييد ما تعده المعايير الأمريكية إصلاحاً جذرياً في وسائل الإعلام. واحتوى برنامج حملة عام ١٩٩٢م لحزب العمال على قسم مطول حول "وسائل الإعلام"، فأفاد بأن حزب العمال يريد خياراً واسعاً للمستمعين والقراء، في وسائل البث الإذاعي، ووسائل الإعلام المطبوعة، وأن تطوير قدر أكبر من التنوع والتعامل مع قضية تركيز الملكية، سيضمن خيارات واسعة. وتلا ذلك الالتزام بمقترحات محددة للتمويل الكامل لهيئة الإذاعة البريطانية، ووضع ضوابط للاحتكار؛ لمنع تركيز ملكية الصحف والإذاعة، وحشد من الخطط الأخرى.

وبحلول فترة التسعينيات أصبح حزب العمال مرتاحاً بصورة متزايدة لوسائل الإعلام الكبرى، ورأى النهوض السياسي لـ(توني بلير) وحلفاء (حزبه الجديد) الحزب

الذي سبق أن انتقد وسائل الإعلام الكبرى على أنها لا تعدو أكثر من كونها أداة لوصف "الأفعال الطائشة للأغنياء العاطلين"، فإذا به يتحرك إلى اليمين نحو حزب المحافظين الذي ترأسه (مارجريت ثاتشر) و(جون ميجور) حول قضايا وسائل الإعلام، وأدى تنازل حزب العمال عن موقفه التقليدي إلى خلق "شؤون مقلوبة رأساً على عقب"، بناء على ما ذكره الصحافيان البريطانيان (وان غليتسر) و(أندرو كلف) عام ١٩٩٦م: "قامت حكومة المحافظين بوضع حد يمثل عشرين بالمئة من القيود المفروضة على مجموعات الصحف، على تنويع نشاطها، ليشمل التلفاز، في الوقت الذي اتحد فيه حزب العمال مع الجناح الأيمن لمتمردي حزب المحافظين لرفع القيود جميعها"، وبصورة فعالة أصبح حزب العمال مدافعاً عن تكتل واحتكار الإعلام. وفي نفس الوقت تقريباً سافر (بلير) إلى أستراليا للاجتماع مع (روبرت مردوخ)، والذي ما لبث أن قام بتحويل اتجاه صحيفة (ذا صن) من صحيفة تساند بحماس موقف حزب المحافظين بزعامة (مارجريت ثاتشر) إلى موقف التأييد المتقد والحماس لحزب العمال الجديد برئاسة (توني بلير). وبحلول عام ١٩٩٩م أصبح (بلير) يتبنى قضية (مردوخ) مستخدماً دوره كرئيس وزراء بريطانيا لتأييد ودعم الطموحات التجارية لـ(مردوخ) في كلٍّ من إيطاليا والصين.

ومع نهوض الأيدولوجية التي ابتدعها (بلير) والمسماة (الطريقة الثالثة)، والتي تتميز بتأييدها لحلول السوق والتجارة الحرة، وتناقص الدور الحكومي في تنظيم الاقتصاد بصفة عامة، والشركات بصفة خاصة – فقد تنازلت أحزاب اليسار القديمة في معظم الأحيان عن التزاماتها بتحدي احتكارات الإعلام الخاصة، واستخدام السياسات الحكومية، والإنفاق لتطوير نوع من وسائل الإعلام المتنوعة أيدولوجياً، والتي تدعم الديمقراطية.

وانضم المستشار الألماني (جرهارد شرودر)، وحشد من زعماء الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأخرى، إلى الأحزاب الحرة، مثل حزب الديمقراطيين

الأمريكي، وحزب الكنديين الأحرار؛ وذلك لتبني رؤية للمذهب الحر الحديث، مدفوعة بالسوق، ومحددة بالشركات، والخصخصة الحكومية، والتي يصفها (جريجور غايس) زعيم حزب الديمقراطية الاشتراكية الذي ينمو بسرعة في ألمانيا، يصف تلك الرؤية بدقة، كأحداث سياسية (غير تاريخية)، تعد فيها العدالة الاجتماعية والدعم البيئي أشياء دخيلة.

لقد تخلت أحزاب الخط القديم عن ميدان اللعب، وتوقفت عن النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية، واختارت بدلاً من ذلك محاباة الشركات، التي يريد منها الناس محاربتها. يقول (ستيفين روبنسون) – عضو في الحزب الديمقراطي الجديد في البرلمان الكندي – : "لا أعرف ما إذا كان هناك أي مكان تظهر فيه كثير من هذه المعارك، حول احتكار الإعلام وتكتل الشركات والسيطرة الأجنبية على وسائل إعلامنا".

وحيث إن الأحزاب القديمة تصالحت مع الأسواق، والشركات الرأسمالية، وعولمة الاقتصاد، والإعلام، التي تنتجها هذه الأنماط – فإنها قد تركت فراغاً.

وفي بلد تلو الآخر، يُملأ ذلك الفراغ بتصنيفات سياسية جديدة – كجزء من النقد الواسع النطاق للمذهب الحر الحدي – تسبب إزعاجاً حول الأخطار المحدقة بالديمقراطية، عن طريق تكوين نقابات العمال. تماماً مثل الأحزاب الخضراء، التي يتبنى كثير منها مقترحات لإصلاح وسائل الإعلام، وقد أجبرت الأمم على إلقاء نظرة جديدة على مسائل حماية البيئة والدعم في الثمانينيات، وعليه فإن أحزاب الخط الجديد هذه تقحم قضايا الإعلام داخل جداول الأعمال.

يقول (روبنسون): "هذه قضية تبرز في جميع أنحاء العالم أن هناك قلقاً هائلاً؛ إذ يُحذَّر الناس من أنه في نفس الوقت الذي نشاهد فيه تركيزاً متزايداً للملكية وسائل الإعلام، فإننا أيضاً نشاهد تخفيضات ضخمة في وسائل الإعلام المملوكة للحكومة، وهذا جالب للنحس والحظ العاثر".

ويقول: "إن هذا الاحتلال لوسائل الإعلام من قبل أنصار الجناح الأيمن للمذهب الحر الحديث – هو شيء يدركه الناس، ولا يحبونه. إلا أن أحزاب الخط القديم غير راغبة في تناول القضية، وهذا هو ما سيميز أحزاب الخط الجديد في جميع أنحاء العالم، وهو الرغبة في التحدث صراحة عن قضايا السيطرة على الإعلام، واقتراح بديل لما يحدث الآن على أنه شيء لا مندوحة عنه. وبعد أن سمعت شخصاً ما يقول لك وللمرة الألف: كيف لا نسمع على الإطلاق عن هذه القضايا في وسائل الإعلام؟ فإنك تبدأ تدرك أن وسائل الإعلام نفسها هي القضية".

ويشير عدد من الأحزاب التي اتخذت أكثر المواقف عدائية فيما يتعلق بقضايا الإعلام، كجزء من البرامج الواسعة النطاق، والتي تتحدى تكتل الشركات والعولمة المدفوعة بالسوق – يشيرون إلى أنفسهم كأعضاء في (حزب اليسار الثالث)، وهو اسمٌ القصدُ منه اقتراح التقدم بالمقالات النقدية السياسية أو الاقتصادية الضيقة التركيز، والمرتبطة تاريخياً بالحركات السابقة لمذهب (كارل ماركس)، أو الحركات الأرثوذكسية الماركسية، نحو مدخل يرتبط بارتياح مع قيم أحزاب المساواة في الحقوق بين الجنسين، وأحزاب الخضر والحزب اليساري التقليدي، في نموذج جديد من المناورات السياسية. والشيء المهم لرسالة هذه المجموعات الحمراء– الخضراء حول العالم، هو العزم على تقديم رؤية واضحة لمجتمع أكثر إنسانية ودعماً وفعالية؛ والذي من أجله سوف تستخدم هذه الأحزاب الإرادة والقوة السياسية لتطويره.

"نحن نعمل لمجتمع يتساوى فيه جميع الناس في الثروة، ويكون لهم نفس الحق في الحياة الطيبة". كما يعلن برنامج حزب اليسار السويدي، الذي شهد نمواً ثابتاً في قوته الانتخابية حسب استطلاعات الرأي، والتي حددت بأنه حزب يأتي في المرتبة الثالثة في الدولة، من حيث التصنيفات السياسية الشعبية، ويضيف بيانه: "نريد أن نعيش في انسجام مع الطبيعة، وفي مجتمع متعاون تُخلق فيه ثقافة حية، تقوي من هوية واحترام الذات للناس، وتزود المجتمع بالإلهام والنقد البناء".

هناك إدراك دائم للعلاقة بين وسائل الإعلام المتنوعة من الناحية الأيدولوجية، وبين الديمقراطية الحقة وسط أحزاب اليسار الثلاثة، بالإضافة إلى أحزاب الخضر وحزب اليسار غير الاشتراكي، وحتى تصنيفات الجناح الأيمن – التي بدأت تتبنى وجهة نظر الديمقراطية في مختلف دول العالم.

و"من الأساسي أن يسبق عملية اتخاذ كافة القرارات السياسية نقاش أصيل وتفاعلي، حيث يُسمح لكافة الأحزاب المهتمة والتحالفات المؤقتة سماعُها بصراحة وعدم تحيز، وبالإضافة إلى عملية صنع القرارات السياسية فإنه ينبغي أيضاً أن تكون القرارات الاقتصادية الأساسية عامة بأكبر قدر ممكن"، كما يناقش ذلك البرنامج الانتخابي لحلف اليسار الفنلندي، وهو الحزب الذي يتبنى رؤية حزب اليسار الثالث، كجزء من التحالف الذي يحكم البلد، ويضيف: أن "ضمان الصراحة والطبيعة العامة لعملية صنع القرارات يمكن أن تُصنع بمساعدة الاتصالات الحرة المتعددة والمتنوعة. ففي المجتمع المتفتح ينبغي أن تسير الاتصالات في جميع الاتجاهات، وهذا هو السبب وراء حاجتنا لإمكانية توافر اتصالات تفاعلية، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيرية. وفي المجتمع الديمقراطي، فإن حرية الاتصال وتنوع الإعلام يمثل من حيث المبدأ اتجاهاً إيجابياً في التطور؛ نظراً لأن تجزئة الإعلام والجمهور تعطي الناس مجالاً أوسع من الحرية والاختيار عن ذي قبل، وتوفر تقنية المعلومات المتقدمة إمكانات متزايدة للاتصالات والتفاعل بين الناس ومختلف المنظمات غير الحكومية. وفي عالم من وسائل الإعلام المتنوعة، فإن المجتمع يضمن أن الملكية لا تتركز على نحو متزايد، وأن الضرائب تدعم التنوع والتغيير والوصول إلى وسائل الإعلام وخدمات الاتصالات العامة، كلما كان ذلك ضرورياً".

ولقد جعل حزب اليسار السويدي من إصلاح وسائل الإعلام قضية رئيسة لشؤونه السياسية، مؤكداً في كل مناسبة أن حرية الحديث وحرية الصحافة هي

المتطلبات الأساسية للديمقراطية. ويناقش الحزب أهمية الديمقراطية الحية، "فمن الضروري أن يكون هناك خيار واسع ومستقل لوسائل الإعلام، كما ينبغي أن يكون كل شخص قادراً على التعبير عن رأيه بشكل أو بآخر، كما ينبغي أن تكون جميع الآراء قادرة على الوصول إلى الجمهور".

ويقوم حزب اليسار السويدي بدفع إصلاحات وسائل الإعلام الصارمة والابتكارية – بما في ذلك إلغاء كافة الإعلانات في الراديو والتلفزيون وبرامج الإعانات لوسائل الإعلام المطبوعة المصممة؛ لضمان الديمقراطية الثرية – عن طريق التوافر الواسع النطاق للمنشورات، التي تعبر عن آراء مميزة، وأحياناً غير شعبية. فالحزب الذي شهد في الانتخابات القومية عام ١٩٩٨م مضاعفة التصويت له إلى (١٢٪) من مجموع الأصوات، فإنه لا يتحدث ببساطة عن الأفكار الكبيرة والرؤى العظيمة. كما أن الحزب انضم إلى جماعات حزب العمال لمقاطعة محطة تلفزة رفضت المصادقة على قانون سويدي، يحظر نقل إعلانات على الهواء موجهة مباشرة إلى الأطفال، كما أنه قام بإصدار جرائد ومجلات متطورة ومواقع (ويب) لدعم الأفكار. وكان أعضاؤه نشطين في خلق البرامج الإذاعية المصممة لخدمة الهجرة المتزايدة للسويد من النساء والشباب.

وتشير تجربة السويد مع حزب اليسار، والحظر المفروض على الإعلانات التلفزيونية الموجهة للأطفال – إلى درس مهم: فبمجرد أن يبدأ حزب اليسار في إصلاح الإعلام، فإن الأحزاب التقليدية لن تعود قادرة على خدمة مصالح الإعلام، وهذه قضية الطيف السياسي لمعظم الأحزاب السويدية، التي تدعم الآن الحظر المفروض على الإعلانات التلفزيونية الموجهة نحو الأطفال، فإنها على علاقة طيبة مع المصوتين. ولقد قامت اليونان والنرويج بسن قوانين حظر مماثلة، كما أن الأمم الأوروبية الأخرى تفكر في سن قوانين حظر أيضاً.

إن مبنى الائتلاف، والذي هو في قلب هذه الأحزاب الناشئة – مَثّل الاحتجاجات المناوئة لمنظمة التجارة العالمية، في خريف عام ١٩٩٩م في مدينة سياتل، والاحتجاجات المناوئة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ربيع عام ٢٠٠٠م في واشنطن، والاحتجاجات المناوئة لمؤتمر قمة الثمانية (G8) في صيف عام ٢٠٠١م في مدينة جنوا بإيطاليا. فجميع هذه الاحتجاجات تعيد إلى الأذهان نماذج أمامية شعبية حدثت في الثلاثينيات. وهي مقارنة عشوائية للأحزاب الحرة التقليدية، فالمداخل (الداخلية– الخارجية) تميز تحدي تلك الأحزاب أمام وسائل الإعلام العالمية. ولم يعد وضع الخطط الإستراتيجية (والمستشارون) بالحزب يشكلون أوضاع السياسة في عزلة تامة.

وتثير أحزاب اليسار، بل وحتى أحزاب الوسط، قضايا إعلامية؛ نظراً لأن مواقفها معروفة لدى نقابات الإعلام، وجماعات الحراسة، والأكاديميين، والنشطاء السياسيين، الذين عانوا كثيراً في الحصول على سماع شكواهم من أحزاب الخط القديم. ودائما ما تكون الأحزاب الأحدث والأقل بيروقراطية والأكثر انفتاحاً من الناحية السياسية، هي أحزاب لديها حماس نحو دمج قضايا الإعلام في جدول أعمالها. فمثلاً، في البرازيل وجد نشطاء الإعلام حليفاً سهلاً متمثلاً في حزب العمال بزعامة (لويس إيناسيو لولا دا سيلفا) والذي استخدم شبكاته الأساسية القوية لتنظيم تظاهرات خارج المقر الرئيس لتكتلات وسائل الإعلام البرازيلية، والتي اتهمها أنها فشلت في تقديم تغطية إعلامية جادة للعملية السياسية في ذلك البلد. وفي الحركة الديناميكية السياسية الجديدة في جنوب إفريقيا بعد التحرر من العنصرية، فإن الموقف الشامل حول سياسة البث الإذاعي الذي يؤيده مجلس النواب وأعضاء نقابات العمال بجنوب إفريقيا، قد أثر على الطريقة ليس فقط على الكونغرس القومي الأمريكي والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي، والتي احتفظت نقابات العمال معه بعلاقات وثيقة طويلة المدى، ولكنه أثر أيضاً على الأحزاب الأصغر حجماً ذات الأيدولوجيات المتفاوتة.

وفي كندا ونيوزلندا وأستراليا، فقد عملت الأحزاب السياسة الحديثة نسبياً عن كثب، مع نقابات العمال والنشطاء السياسيين؛ لجعل وسائل الإعلام قضية مع نتائج دراماتيكية (مثيرة)، وتثقيفية، وكجزء من إعادة تشكيل الحزب الكندي الديمقراطي الجديد؛ ليستجيب بطريقة أفضل للحوار حول العولمة. فقد جعل الحزب من قضايا إصلاح وسائل الإعلام قضايا رئيسة في جدول أعماله، والآن يهاجم البرنامج الانتخابي التكتلات الإعلامية بالاسم، ويضع الكفاح من أجل وسائل الديمقراطية في سياق الكفاح الواسع النطاق حول العولمة. فيقول: "تمتلك إحدى الشركات – وهي شركة (كان ويست جلوبال)، وهي مساهم رئيس في الحزب الحر (الليبرالي) – تمتلك الآن أربعين بالمائة من وسائل إعلامنا المطبوعة، بالإضافة إلى محطات التلفزة في ثماني محافظات، تصل إلى ثماني وثمانين بالمائة من الكنديين الناطقين باللغة الإنجليزية". ويستمر البرنامج الانتخابي في الإعلان:

"تتعرض هويتنا الثقافية للخطر من قبل موجة عنيفة من وسائل الإعلام الأمريكية، وعولمة القوى الاقتصادية، والتقنيات الحديثة للاتصالات، ولم يفعل الليبراليون شيئاً لوقف هذه الموجة العنيفة.

وفي الحقيقة، فإن الصفقات التجارية لوسائل الإعلام الأمريكية حولت ثقافتنا إلى سلعة تجارية، فاتحة الباب للمجلات اليوم، والهجمات الأمريكية الأخرى غداً، وأدت التخفيضات الحادة في التمويل إلى تقويض هيئة الإذاعة العامة التابعة لنا، وهي هيئة الإذاعة الكندية (CBC)، واستطاع أقطاب الإعلام شراء صحفنا ومحطات التلفزة والإذاعة التابعة لنا؛ مما فرض قيوداً صارمة على نطاق المعلومات، التي تصل إلى الجمهور. وفي مجتمع عالمي من المعلومات، فإنه ينبغي تقوية ودعم أصوات فنانينا وكتابنا ومبدعينا ومواطنينا، وليس تقويض تلك الأصوات، وينبغي أن تكون ملكية الإعلام متوازنة مع الأصوات القوية المستقلة؛ لضمان الانسياب الحر للأفكار، وصحة وعافية

ديمقراطيتنا، وينبغي أن توضح الحكومات أن هويتنا الثقافية ليست معروضة للبيع بضمان، عن طريق التأكيد أن الصفقات التجارية تشمل حماية ثقافتنا، ويناضل الديمقراطيون الجدد من أجل الاستثمارات والسياسات التي تحمي الثقافة الكندية".

أصبح حزب التحالف النيوزلندي – والذي تم تأسيسه عام ١٩٩١م، كائتلاف للأحزاب الخضراء ومنظمي حملات حقوق (ماوري)، واللاجئين من حزب العمل (والذي انشق من الحزب الاشتراكي) – أصبح موطناً وملاذاً للصحافيين السابقين المحبطين. وبعد تسعة عشر عاماً من العمل في إذاعة نيوزلندا وأستراليا، والتي توجت بظهورها في الفترة من ١٩٨٧م إلى ١٩٩٦م، كمضيف لعرض شعبي قومي على إذاعة الباسفيك وشبكات (نيوز تولك زد بي)، فقد ابتعدت (بام كوركري) عن الميكروفون، واقتحمت النضال السياسي من أجل الإعلام، وتم انتخابها في البرلمان النيوزيلندي ضمن قائمة ترشيحات حزب التحالف عام ١٩٩٦م، وأصبحت الناطق الرسمي للحزب حول قضايا الاتصالات وتقنية المعلومات والفنون والثقافة. وتميزت خبرة (كوركري) في الإذاعة والتلفاز ووسائل الإعلام المطبوعة، بالإضافة إلى معارضتها العاطفية لخصخصة خدمات البث الإذاعي الحكومي، فذلك ما يميزها كأكثر عضو مدافع داخل البرلمان عن قضايا الإعلام، واستخدمت برنامجها الانتخابي لتنظيم حملة، أحدثت ضجة كبيرة في ذلك البلد؛ حتى أنها أجبرت حزب العمل على إعادة التفكير في حركته نحو معارضة الحزب الحر الحديث لسياسة الخصخصة والبث الإذاعي.

وفي وقت مبكر من حياتها الوظيفية البرلمانية أعلنت (كوركري) النضال؛ من أجل تأكيد السيطرة الشعبية على الإعلام؛ لتكون "قضية حقوق إنسانية على الأقل". وبالعمل مع زعيم حزب التحالف (جيم أندرتون) وزعماء الحزب الآخرين، ساعدت (كوركري) في بناء حركة (داخلية– خارجية) قوية، شهدت إثارة حزب الحلف لقضايا احتكار الإعلام على أعضاء البرلمان، وعلى شوارع (أوكلاند)، و(ويلنغتون)،

و(كريستشيرج) مع نقابات العمال، ومنظمات سكان (ماوري)، وجزر المحيط الهادي، ونشطاء الإعلام. وبصفة خاصة، فإن هذا الائتلاف قام بتعقب ومطاردة (توني أوريلي) الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة (هينز سوب)، والذي بدأ في إنشاء إمبراطورية إعلامية في إيرلندا، امتدت الآن لتشمل جنوب إفريقيا ونيوزيلندا وبلداناً أخرى.

فبعد شراء صحيفة (أوكلاند هيرالد)، بدأ (أوريلي) في التهام محطات الإذاعة، التي خُصخصت مؤخراً، ورافق ذلك تسريح الموظفين، وتخفيض عمليات الأخبار، والتهديد بعقد صفقة مع المحطات المخصصة، لشراء الأخبار من إذاعة نيوزيلندا. وأدت الزوبعة التي أثارها حزب الائتلاف ونقابات وسائل الإعلام النيوزيلندية – حول ما إذا كان يجب أن يسيطر رجل واحد على قدر كبير من وسائل الإعلام القومية الصغيرة – إلى جلسات استماع وحوارات وتحقيقات، كما أعادت فتح المسألة الكاملة للخصخصة، وأخيراً حثت زعماء حزب العمال على الإشارة إلى أنهم سيعارضون أي عمليات خصخصة لوسائل الإعلام في المستقبل.

وبإعادة تأكيد الرؤية القائلة بأن موجات الأثير الهوائية، هي ملك عام يكون لمواطني دولة ديمقراطية الحق والمسؤولية في تنظيمه، فقد دعا (أندرتون) وحلفاؤه في حزب التحالف خلال التسعينيات إلى إعادة هيكلة جذرية لإذاعة نيوزيلندا، وتقييد ملكية الأجانب لمحطات التلفزة والإذاعة، وإنشاء شبكات ومحطات تلفزة وإذاعة جديدة، بتمويل حكومي لخدمة مجتمعات الأقليات، وإلغاء كافة أشكال الإعلانات، التي تبث أثناء الساعات التي يشاهد فيها الأطفال التلفاز؛ وذلك لمكافحة (المناورات التطفلية والساخرة عن طريق الرسائل التجارية)، وزيادة الدعم والتمويل زيادة ضخمة لهيئة البث الإذاعي الحالية التابعة للقطاع العام. إننا لا نعتقد أن وسائل الإعلام الخاصة مهتمة في الأساس بالتعبير عن الثقافة الشعبية النيوزلندية، كما أنه من غير المعقول أن يتوقع منها ذلك إلى أبعد حد منظم، إذ شرح الإعلان السياسي لزعيم

حزب التحالف قائلا: " من الأساسي أن يظل جزء كبير من منظمات البث الإذاعي في كل من الإذاعة والتلفاز تحت الملكية العامة".

ومع عدم الاقتناع بالدفاع عن قطاع البث الإذاعي الحكومي، فإن حزب التحالف قد قدم – مع نقابات الإعلام والسكان المحليين والفنانين والأكاديميين والنشطاء السياسيين – مقترحات بشأن إعادة تشكيل الإعلام في نيوزيلندا. وحتى بعد أن تم حل الائتلاف في عام ٢٠٠٢م، فقد استمر (أندرتون) وحزب الخضر في البرلمان النيوزيلندي في إثارة قضايا الإعلام، كما فعل ذلك عدد كبير من البرلمانيين المنتمين لحزب العمل، والذين أدركوا استئناف النقد الذي وضعت أساسه (كروكري) وآخرون.

كما أن الحزب الأسترالي الديمقراطي الصغير الحجم، والمفعم بالطاقة والنشاط، الذي كان في السلطة في مجلس النواب بتلك الدولة – قدم استجابة متطورة أكثر، لم يشاهد لها مثيل حتى الآن، بخصوص تركيز ملكية الإعلام، وقضايا المحتوى المحلي، والاحتكار وإضفاء الصبغة التجارية على وسائل الإعلام.

إن حزب الديمقراطيين الأسترالي ليس حزباً تقليدياً من أحزاب اليسار، كما أنه لا ينسجم مع فئة حزب اليسار الثالث التي يحتلها حزب اليسار السويدي، وحزب التحالف الفنلندي اليساري أو حزب التحالف الأيسلندي. غير أن حزب الديمقراطيين الأسترالي بالتأكيد يلتزم بمعايير (حزب الخط الجديد) الموضوعة من قبل الكندي (روبنسون سيفند)، وتمكن حزب الديمقراطيين الأسترالي، الذي تأسس عام ١٩٧٧م، كحزب إصلاحي ذي ميل قوي نحو حماية البيئة، تمكن من خلق اسم له – خصوصاً – وسط المقترعين الشباب؛ وذلك باتخاذ مواقف صارمة، في تأييد حماية البيئة ونزع السلاح النووي وحقوق سكان أستراليا البدائيين الأصليين.

وخلال التسعينيات برز الحزب كمؤيد قوي للتطور المستمر، والحراسة على وسائل الإعلام الأسترالية، وبالعمل عن كثب مع الحركة القومية – لإنقاذ هيئة

الإذاعة الأسترالية (ABC)، والتي تبنتها نقابات الإعلام والمستهلكون لمعارضة مقترحات الخصخصة، وتخفيضات التمويل المصممة لتقويض هيئة الإذاعة الأسترالية. لقد أصبح حزب الديمقراطيين الأسترالي أكثر المدافعين البرلمانيين بصراحة عن تلك الخدمة القومية الشعبية للبث الإذاعي.

وعلى الرغم من أن حزب الديمقراطيين الأسترالي لا يزال حزباً صغير الحجم، إلا أنه سجل انتصارات مهمة في النضال عن هيكلة الإعلام في بلدهم، بالعمل مع نقابات العمال، وناشطي الإعلام عام ١٩٩٧م، فقد نجح حزب الديمقراطيين في إقناع الحكومة بالتخلي عن المقترحات، التي كان من المفترض أن تضعف القيود الحالية المفروضة على ملكية الإعلام من قبل التكتلات المحلية والأجنبية، وعمل حزب الديمقراطيين بالتزامن مع نشطاء (إنقاذ هيئة الإذاعة الأسترالية ABC)؛ مما أجبر الحكومة على التخلي عن الخطط الرامية إلى إعادة هيكلة الإذاعة الحكومية، بطريقة كان من المفترض أن تعني تخفيضات في الخدمات، كما كسب حزب الديمقراطيين تأييداً لإنشاء حكومة فيدرالية، تحقق في أنماط ملكية وسائل الإعلام.

وفي ربيع عام ٢٠٠٠م كان حزب الديمقراطيين الأسترالي يقود النضال؛ لتوفير تمويل حكومي لإنشاء مشاريع تقنية (أون لاين On Line)، ومشاريع التلفزة الرقمية. وكان الهدف، كما شرح الديمقراطيون، هو التأكد من عدم إجبار هيئة الإذاعة الأسترالية (ABC) على الدخول في ترتيبات تجارية مع الشركات الخاصة، التي ربما تسعى إلى تخفيف استقلاليتها، والاستفادة من سمعتها الجيدة.

إلا أن الانتصارات التشريعية هي الاختبار الوحيد فقط لنجاح حزب الديمقراطيين الأسترالي، كما أن القياس الحقيقي لأثر الحزب يكمن في تحويل الاتجاهات نحو قضايا الإعلام داخل أستراليا، وجعل الإعلام محور الارتكاز الرئيس لحملات الحزب القومية، وفرض حوارات حول بعض المواضيع، مثل ملكية الإعلام، والمحتوى الأجنبي

بالتلفاز، والتقنية الرقمية، والقضايا ذات الصلة. كذلك دفع حزب الديمقراطيين الأسترالي بقضايا وسائل الإعلام داخل الحوار السياسي، وداخل ما يمكن أن يكون أكبر نصر حققه الحزب، ألا وهو الصفحات الأمامية، فمثلاً لم تعد التعيينات في هيئة الإذاعة الأسترالية عبارة عن توزيع روتيني للمزايا السياسية التي لم تكن من نصيب الديمقراطيين الأستراليين، والمستخدمة في كل جولة جديدة من التعيينات، لإثارة مسائل عن المحاباة السياسية، والصفقات السرية، ونفوذ المصالح الخاصة.

ومنذ الانتخابات القومية التي جرت عام ٢٠٠١م، كان الديمقراطيون في مقدمة النضال من أجل منع حكومة حزب المحافظين، برئاسة (جون هوارد)، من إلغاء اللوائح المقيدة لملكية الإعلام. ونتج عن النضال حول هذه القضية اقتراح مفيد للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجري هناك معارك مماثلة. والشرط ينص على أنه يجب على ملاك وسائل الإعلام – الذين يبحثون عن استثناءات من اللوائح، التي تحظر ملكية منافذ الإذاعة والصحف – أن يحتفظوا بغرفٍ أخبارٍ منفصلة.

وربما يكون أكثر المستجدات المثيرة للدهشة في مجال النشاط السياسي لوسائل الإعلام – هو على المستوى العالمي، مع أن هذه المستجدات تظل حديثة النشأة. وكانت حركة العدالة العالمية تنتظم عبر الخطوط القومية ضد الصفقات الاقتصادية للحزب الحر الحديث، ومنظمات، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي العالمي، وقد جعلت وسائل الإعلام أحد الأهداف الرئيسة للتغيير. (هذه هي الروح التي تدعم قدراً كبيراً من النشاط السياسي القومي الموصوف في هذا الفصل).

وفي المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في (بورتو ألجير) في شهر فبراير ٢٠٠٢م، حيث تجمع ٧٠٠ ألف شخص من جميع أنحاء العالم، لإيجاد بديل للرأسمالية التي يتبناها المذهب الحر الحديث – فإن وسائل الإعلام كانت أحد القضايا المهمة. وعقدت هيئة الأمم

المتحدة مؤتمر قمة عالمياً حول مجتمع المعلومات في شهر ديسمبر ٢٠٠٣م، ويسعى كبار العلماء والنشطاءُ السياسيون إلى أن تكون وسائل إعلام مستقلة ذاتياً، ممولة تمويلاً جيداً، غير ربحية وغير تجارية، وبهذا جعلوها مجالاً رئيساً للنقاش، ويتفق إجماع النشطاء الديمقراطيين العالميين على أنه ما لم يشتمل طريق التجديد الديمقراطي على إصلاح هيكلي لوسائل الإعلام، فإن ذلك الطريق سيكون طريقاً مسدوداً.

وكل هذا مهم للناس بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لسببين، أولاً أنه يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة لسياسة إصلاح الإعلام حول العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية إن لم تكن معنية بأي شيء، فإنها تعد – نوعاً ما – متسكعة في هذا الشأن. وهناك دروس مفيدة وضرورية يجب تعلمها.

والسبب الثاني أنها تشير إلى الطبيعة العالمية المطلقة للكفاح من أجل إصلاح وسائل الإعلام، فالقضايا متشابهة في كل مكان، ومقترحات الإصلاح هي مقترحات مختلفة لحفنة من المواضيع. كما أن قوى الظلام الكبيرة، وشركات الإعلام المدفوعة بالربح، وسياستها، ومنظميها المدللين، يعملون على تنفيذ مشاريعهم التجارية في كل مكان. إن هذا هو كفاح عالمي.

وهذه النظرية القائلة بأن وسائل الإعلام المتنوعة والمستقلة والحيوية للديمقراطية هي وسائل إعلام حديثة على أية حال، ولكن نادراً ما كان يتم التعبير عنها بصفة منتظمة في أروقة السلطة السياسية والحكومية، فبمجرد أن تثار هذه القضية فإن الحوار يتحول إلى موضوع آخر، وفجأة تأخذ المسائل التي يبدو أنها مسائل فنية وغامضة ومعقدة أو غير منطقية – تأخذ معنى جديداً.

ولم يعد المواطنون راغبين في الإذعان للأشخاص الذين يحاولون كسب التأييد؛ لتقوية مخالبهم السياسية للسيطرة على الحوار حول ملكية الدولة، التي عن طريقها تناقش الديمقراطية المسائل الأساسية.

وقد استمعت (بهاراتي ري) كبير الإداريين سابقاً بجامعة (كلكتا)، التي تعمل حالياً في المجلس الأعلى للبرلمان الهندي – أثناء تناولها لوجبة غداء بمنزلها المتواضع بالقرب من مباني دلهي الحكومية الكبيرة، استمعت ببهجة واضحة إلى استعراض الدليل على تصاعد النشاط السياسي لوسائل الإعلام، وتبني الأحزاب لأفكار اليسار، وكونها أحد أكثر المؤيدين والمدافعين عن حزب اليسار الهندي، فقد كانت مسرورة جداً لعلمها بالقضايا التي تشكل مصدر قلق بالنسبة لها، ولكثير من الهنود والحزب اليساري الهندي بصفة عامة. والحزب اليساري الهندي ذو تاريخ طويل في تناول القضايا المهمة، مثل إضفاء الصبغة التجارية على الإعلام، واحتكارات الإعلام، والملكية الأجنبية للإعلام، والتي أثيرت في بلدان أخرى.

ولكن بعد ذلك قالت (ري) مقطبة جبينها: "لماذا لا نكون على إدراك بهذه المستجدات؟"، وسألت سؤالاً: "لماذا لا نعرف مزيداً عن هذا النشاط؟"، وكانت (ري) تعرف الإجابة بالطبع. لقد كانت مدركة جيداً أنه لا يُعرَض إلا عدد قليل من التقارير حول النشاط السياسي في وسائل الإعلام الدولية أثناء نشرة الأخبار المسائية، غير أن المُدَرّسة المحنكة لم تقبل أي أعذار، فتقول: "ينبغي أن نبدأ فوراً بمناقشة ما يتم فعله في العالم، وينبغي أن نلتقي سوياً، كما ينبغي أن نسمع ما يفعله الآخرون لكي نقلدهم، ويجب علينا إخبار الآخرين بالشيء الذي نفعله لكي يقلدوننا"، ثم أضافت (ري): "وبمجرد أن نبدأ جميعاً في الإدراك أننا لا نعمل بمعزل عن بعضنا البعض، وأننا جزء من الاستجابة الكبيرة نحو العولمة – فإنني أعتقد أن إمكانية نجاح قوى الديمقراطية ستكون كبيرة جداً، وسيكون نجاحها حقيقياً، أنا أعتقد ذلك فعلاً".